ملف

وجهات نظر اسرائيلية حول الاجتياح

- د. شمعون ناڤي
- بروفيسور شاؤول مشعال
- د. شلومو سڤيرسكي
- أوري أڤنيري
- بروفيسور شمعون ليڤي

شمعون نافيه*

من «السور الواقي» الى «المسار الحازم»: تأملات منهجية في تناقضات استراتيجية

غداة ليل الفصح ٢٠٠٢، شمّر أعضاء الهيئة الوزارية الامنية لحكومة اسرائيل عن سواعدهم، وبعد أن ازالوا البقايا المتفحمة من مرجل الخطاب الاستراتيجي القومي المتصاعد منه الدخان، استثمروا مواهبهم الابداعية لينجحوا في التوصل الى توجيه من ثلاثة أسس منطقية، تشكل اطارا موجهاً لعملية «السور الواقي»: الاساس المنطقي الاول انغلق على التعريف «عزل عرفات»، وتمحور الاساس الثاني في مقولة «ضرب البنى التحتية التخريبية وتقليص الارهاب»، وتركز الثالث في المصطلح «خلق واقع أمني أفضل لاسرائيل».

يكشف النقد المنهجي حول تعريف الغايات الاستراتيجية الثلاث واشكالياتها على خلفية المعركة العسكرية، عن تعقيد في الادراك يجسد عمليا النظم المنطقية الثلاثة. يعكس التعريف «عزل عرفات» مركّبا حيويا في المنطق الداخلي للمعركة العسكرية. وبكلمات أخرى، يدور الحديث هنا عن تحقيق شرط ظرفي ووظيفة عملية، خُصصتا لتنظيم التشغيل الجهازي للمناورات التكتيكية. فقط تعامل كهذا مع تعريف الغاية يوفر تفسيرا منطقيا للدمج بين الحصار الفعلي لرئيس السلطة الفلسطينية وبين سيطرة قوات «تصاهل» (الجيش الاسرائيلي) في نفس الوقت على التجمعات المدنية السبعة في مناطق الضفة الغربية. ضمن رؤية استراتيجية، أي ضمن الاشارة الى هدف ينظم بحث الجوانب العسكرية للقضية، وكذلك التصميم العملي لحلها، فإن التعريف «عزل عرفات» هو مقولة فارغة من أي مضمون منطقي.

مقابل ذلك، يمكن بالمنظور الحربي تفسيره (الهدف) على أنه تشويش عمل منظومة القيادة الفعالة لرئيس السلطة، في حدود محددة امتداديا وزمنيا. في الحقيقة، طالما قرر منطق تحليلي الحدود الإدراكية لمعركة السور الواقي نشأ نوع من الصلة المباشرة مع مقولة عزل الرئيس. بهذا المفهوم، وبوعي أو بانعدامه، اعطى الجيش للساسة

* باحث في جامعة تل ابيب (برنامج الدراسات الامنية)

سُلّما للنزول عن شجرة التعريف الضبابي المفتقد الى الفحوى الاستراتيجي. بيد أنه منذ اللحظة التي استنفذت المعركة فيها زخم المنطق العملي الأولي صار الحديث عن عزل عرفات ساذجا وغير موضوعي. الميول الى نزع الانسانية عن عرفات والجهد الإعلامي لنقض شرعية قيادته وجّهت جهات في الهيئة الوزارية الاسرائيلية الى طريق المخرج الوحيد المترتب عليها كامن في طرد الرئيس من المنطقة. وبما أن الإسرة الدولية اوضحت بالاجماع بأنها لن تقبل خطوة من هذا القبيل، تم تفسير الصياغة القائلة بعزل الرئيس على أنها حل وسط تم فرضه على «كابينيت» من المحبَطين. علاوة على ذلك، فإن حصر البند الأول من قائمة بنود الأهداف الاستراتيجة الثلاثة للمعركة بعرفات، خلق منذ البداية ضررا إعلاميا فادحا عن طريق دهورة ادعاءات دولة اسرائيل الاستراتيجية الى مستوى تصفية حسابات شخصية بين قادة قبائل متناحرة.

المقولة الثانية، «الإطاحة بالبنى التحتية التخريبية وتقليص الإرهاب»، لم تجيء فقط لتوفير نص مؤسس لتصميم end state عقلاني للمعركة لصالح المخططين العسكريين، وانما أيضا لتوفير حجة منطقية ترضي الجمهور الاسرائيلي والأسرة الدولية معا. عمل هذا التعريف على المستوى الداخلي كعصا سحرية اخفت للحظة من الزمن التوترات والتناقضات والفوارق الأيديولوجية، لتوحد بذلك المجتمع الاسرائيلي «المتصدع» في جبهة وطنية مقاتلة تدافع عن أبنائها وبناتها «امام غضب الإرهاب المجنون». على المستوى الدولي – وذلك يشمل الولايات المتحدة في هذه المجموعة – كان تأثير تحديد هذا الهدف الاستراتيجي أكثر تواضعا.

للحظة خيل ان تبرير المبادرة العملية الاسرائيلية على خلفية الهجوم في فندق «بارك» (مدينة نتانيا) طمس الاعتراضات على التوجه التقليدي نحوها باعتبارها دولة محتلة مسيطرة بالقوة على مجموعة قومية اخرى. وهكذا قبلت الولايات المتحدة، ودول أوروبا وبعض الدول العربية المعتدلة منحها فسحة من «الوقت الاستراتيجي» يتراوح بين أربعة وخمسة أيام لإدارة «لعبة الصيدالهجومية» للقبض على الإرهابيين في الضفة الغربية.»

اقامت هذه الموافقة الهادئة عمليا حدود المعقول في التعريف الإستراتيجي للممكن في حال الاقدام على رد فعل هجومي تقوم به دولة إسرائيل.

ولأن تحديد الهدف الاستراتيجي هو منتوج نصّي يؤسس به المخطّط العسكري الصياغة التفسيرية لنتيجة المعركة، فإن من شأن هذا التعريف أن يزود المعركة العسكرية بمنطقها السياسي. وبذلك، فهو يعبر عن القاعدة التي تنظم عمل اجهزة الدولة الحديثة. أي عندما تؤدي عملية تحديد هذا الهدف دور المرجعية المنطقية لاستنباط المصطلحات من الوضع العملي الذي ينهي المعركة، من خلال الهندسة العملية، يضع هذا التحديد حدا لافق الخطاب الاستراتيجي الذي يخلط بين السياسيين والجنود.علاوة على ذلك، فان صياغة مخطط المعركة للحد الاخر لمنطقة الدراسة المشتركة هذه، توفر ايضا التفسير العسكري لطريقة تحقيق هدف السياسة القومية، وكذلك قاعدة لردود فعل انتقادية من القيادة السياسية للتوجيه الاستراتيجي الذي بادرت

الاذلال اليومي .. وعلى الأرض بصمات دبابة كريهة

اليه، وكذلك المنطق المؤسس للنظرية الجهازية في تطبيق القوة او المناورة العملية.

يدرك واضعو الاستراتيجية العسكرية المجربون في دولة اسرائيل الفرضية الاولية للصراع غير المتكافىء، التي ترى ان حملات عسكرية منتظمة تخوضها جيوش نظامية تابعة لدول لا تستطيع ان تقضي نهائيا على المصادر الايديولوجية والقدرات التنفيذية لحركات المقاومة السرية، وبخاصة عندما تكون هذه متداخلة عميقا في قطاعات واسعة من المجموعة القومية ذات المزايا الخاصة والتي تسعى يائسة الى الاستقلال. ظاهراتيا، يدل التعريف المشروط نوعا ما (هدم البنى التحتية والامتناع عن التدمير وتقليص الارهاب وليس الابادة) على موقف واقعي واع وفهم للاشكالية الكامنة في الحالة التي تخوض فيها دولة ما صراعا غير متكافىء.

عمليا، وكما تدل الظروف، لم نشهد أي حوار تحقيقي بين الكابينيت السياسي وبين المخطط العملي حول ماهية الهدف الاستراتيجي الثاني، بل ان المنطق الذي قامت عليه طريقة تفعيل القوات كان مناقضا تماما للفهم الكامن في الفرضية الاولية للمجابهة غير المتكافئة.

تخص احدى حالات القصور، الناجمة عن غياب حوار نقدي بين السياسيين والقيادة العسكرية حول تفاصيل الهدف الاستراتيجي الثاني، الجهودَ الاعلامية للمؤسسة السياسية الاسرائيلية لإحكام ربط الصراع العسكري ضد السلطة الفلسطينية بالحرب الاميركيةالكونية على الارهاب الديني. على رغم الاغراءات الفورية، تظل الاضرار الاستراتيجية الكامنة في التاكيد على الصلة المنطقية– الثقافية الوثيقة بين الحالة الاسرائيلية في محاربة الارهاب والحالة الاميركية، اكبر من الارباح المحتملة. على المدى القريب فإن تصوير الامور على هذا النحو يعزز الدعم الاميركي للموقف الاسرائيلي. لكن على المدى الابعد يؤدي هذا التعميم ليس فقط الى تحويل الصراع الاسرائيلي الفلسطيني إلى حالة يومية عادية بل بتشويشها. عنف الاحتدام في المجابهة بين كيان دولة قائم يبحث عن الامن وبين كيان قومي متشكل يسعى الى الاستقلال السياسي، يطمس مثل هذا العرض المزايا الخاصة للصراع، وبذلك يسحب البساط عمليا من تحت اية امكانية للتوصل الى تسوية سياسية بين الخصوم. علاوة على ذلك، يحرف مثل هذا التوجه الحوار الاسرائيلي-الفلسطيني الى دوامات العنف الكامنة في العمليات العسكرية واعمال الارهاب والمجابهة الوحشية.

تقصير اخر نجم عن تملص الوكلاء الرئيسيين في الجهاز القيادي الاستراتيجي الاسرائيلي من التحقيق الانتقادي في عامل الزمن. بما ان ضمان تنفيذ الاستراتيجية الاولية في سياق ظرفي محدد مشروط بملاءمة حدود زمنية محددة للمعركة، يصح القول في هذه الحالة ان تمترس الوسط العسكري خلف تعريفات لا معنى لها من نوع «العملية ستستمر ما تطلب ذلك من وقت» وتهربه من اشكالية العامل الزمني اسست منذ البداية لتشويه خطير في اطار ادراك المعركة. بكلمات اخرى، بدون وضع حدود زمنية واضحة للمعركة لا يمكن ادراك السياق الاستراتيجي العملي بصورة عقلانية، وبغياب هذا الادراك العقلاني لا يمكن تسوية الحوار الجدلي بين صلاحيات القيادة القومية وبين هيئات قيادية عملية. معروف ان هذا الحوار المشترك بين هذين الوكيلين في جهاز القيادة الاستراتيجي عن طريق استيضاح الفارق بين الاهداف والموارد المتاحة والقيود والقسريات، وفرضية تطبيق القوة او المناورة العملية. وبما ان الاسرة الدولية (وبضمنها الدول العربية المعتدلة) في هذه الحالة حددت بالموافقة الصامتة مدة معركة الرد الاسرائيلية باربعة او خمسة ايام، كان على المخططين العسكريين وضع فرضية عمل تعبر عن هذا القيد المنطقي. عمليا، ادى الدمج بين غياب حدود زمنية متفق عليها للمعركة و «الدقة المتناهية» في استنفاذ هدف «المس بالبنية التحتية وتقليص الارهاب»، الى دفع المعركة بطريقة تكاد تكون سببية الى المشهد الختامي الدراماتيكي في جنين.

قصور آخر ناجم عن حصر البحث الاستراتيجي- العملي في الاطار الكلامي المتكرر حول «المس بالبنى التحتية التخريبية وتقليص الارهاب». هذه المعادلة الساذجة، التي هي متوالية معتدلة لصيغ اشد حزما من الماضي غير البعيد، تسمح ظاهراتيا لواضعي السياسة الامنية بالتسويق السريع والفعال لاستراتيجية غير ذات قيمة («استراتيجية بقرش»). ذلك ان نظرة الى سطح المشكلة تترك الباحث الانتقادي امام المعادلة التعجيزية حول «كم هو عدد البنى التحتية التي يجب المس بها لتقليص الارهاب الى حجم معقول»؟ او «ما هي المقاييس المنطقية لتعريف ابادة البنى التخريبية وتقليص الارهاب»؟ المخرج الوحيد من هذه الورطة كامن في التطبيق الايجابي لنظام منطقي اخر. طالما ان ذلك لم يؤد الى تحديد غاية تضع منطقا للعملية العسكرية، يظل الخطاب الاستراتيجي مطوقا بتعريفات كلامية سطحية وساذجة.

ظاهراتيا، كان من المفترض ان يؤدي تحديد الهدف الاستراتيجي الثالث الى توفير هذا المنطق العقلاني. ويخيل ان المقولة السياسية

«خلق واقع امني افضل لاسرائيل» تصور رؤيا استراتيجية تضفي بعدا منطقيا على اجراءات عسكرية.

الامن كمنتوج اصطلاحي هو فكرة نسبية تسوّي البراكسيس الاستراتيجي لاجهزة الدولة. من ناحية، فهو يصور مضمونا استراتيجيا، ولكن بنظرة اعمق فانه يصور منطقا يقوم عليه الخطاب الاستراتيجي او التعلم المؤسساتي لاجهزة الدولة.

إن النسبة في فكرة الأمن لا تتجسد فقط في أن مضامينه العينية تتغيّر بشكل دائم وفقاً للتطورات الخارجية، بل بكونه جهازاً عقلانياً يثير أهم الأسئلة حول منطق خلق المضامين المرتبطة بحالات عينية. إن هذه النسبية تتضح وتتحدد على صفة الإدراك الأولي في أن الأمن تعريف الحوار بين طرفين شريكين.

بهذا المعنى، فإن الأمن في كل زمان وفي كل الأحوال هو ما يشبه الاتفاق بين الأطراف المشاركة في الحوار من أجل بلورته (أي الأمن). بكلمات أخرى، إن الأمن بوصفه اتفاقاً فإنه لا يهدف إلى تأجيج التنافس الاستراتيجي بين الشركاء في خطاب الحرب، بل لتنظيم العلاقات بين كيانات سياسية متخاصمة، في الصراعات بين الدول حيث توجد مساواة حضارية بين كيانات متصارعة أو متنافسة فإن تنظيم العلاقات بسيط نسبياً لأن أجهزة هذه الدول تملك المصطلحات المتشابهة أو المتقاربة. ولذلك فإن مصطلح الحدود هو منظّم أساس في الحوار الأمني بين الدول. وفي الصراعات غير المتكافئة، أو بين أجهزة تتمايز في مصادرها الحضارية، فإن المشكلة أصعب وأعقد، وبالذات من وجهة نظر الكيان كدولة، في حالة كهذه، فإن التحدي العقلي لجهاز الدولة ينبع عن الحاجة إلى الخلاص من ورطة التفكير بالعدو بهدف خلق الظروف لتحويل فكرة «الآخر» عنه إلى هدف أو مركب منطقي في الصراع معه. إن توجهاً عملياً كهذا فقط يمكن أن يخلص الصراع من التورط القاتل والعنف المتزايد وإقامة جهاز استراتيجي مناسب. بهذا المعنى، فإن قيام كافة الأجهزة بالتفكير في الأمن شأنه توفير شروط تخلق حواراً بين المتخاصمين والإشارة إلى مضامين استراتيجية عملية تحوّل العراقيل المتوقعة إلى درس مشترك فيها.

إنطلاقاً من هذه الرؤيا فإن التعريف «واقع امني افضل لاسرائيل» لا يقود الى تخليد التوجه السيادي والمنطق الكامن في الاستراتيجية الاسرائيلية فحسب، بل الى الدوامة القاتلة في شبكة العلاقات بين دولة اسرائيل والشعب الفلسطيني. طالما لا يتم اشراك الفلسطينيين في تعريف وتحديد ماهية الواقع الامني المشترك للجهاز، تظل استراتيجية دولة اسرائيل غير ذات صلة ولا يحصل مواطنوها على الامن المنشود.

في صبيحة الثالث والعشرين من حزيران/يونيو نشرت في وسائل الاعلام الاهداف التي حددها الكابينيت الامني الاسرائيلي لمعركة «المسار الحازم»: «تبقى قوات جيش الدفاع في مناطق السلطة الفلسطينية حتى تحقيق الاهداف».

والسؤال الذي يقف امامه المراقب الانتقادي للعبة الاستراتيجية الجديدة؟ القديمة هو: «ما هي الاهداف»؟؟!!

البروفيسور شاؤول مشعال*

«السور الواقي» ومستقبل التسوية السياسية

من وجهة النظر الإسرائيلية، أحدث النشاط العسكري في نطاق عملية «السور الواقي» ضد السلطة الفلسطينية والمنظمات الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تغييرات مهمة على العلاقات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وعلاقة كل منهما بالأطراف الاقليمية والدولية. نتيجة للنشاط العسكري الاسرائيلي، تمر الأجهزة العسكرية والمدنية في السلطة في مرحلة الانهيار، وتكاد قدرتها على القيام بوظائفها تكون معدومة.

من زاوية النظر الإسرائيلية أيضا، رفع النشاط العسكري ضد السلطة الفلسطينية، وضد التجمعات السكانية الفلسطينية التي أخرجت المتحرين وسائر النشاطات الإرهابية، معنويات الإسرائيليين إزاء أنفسهم، وعززت قدرتهم العسكرية الرادعة التي تآكلت في السنتين الأخيرتين. كذلك برزت توجهات عامة للتضامن الداخلي والدعم الجماهيري الواسع لخطى الحكومة.

وبنفس المنظار الإسرائيلي، أدى «السور الواقي» الى إنهاك قدرة وعزم قيادة السلطة الفلسطينية في الحصول على حلّ سياسي، يتم بالتفاوض المباشر مع إسرائيل، ويؤدي الى إقامة دولة فلسطينية ضمن المواصفات المقبولة على عرفات. عدا ذلك، ونتيجة لتمحور قتال الجيش الإسرائيلي في مناطق السلطة في الضفة الغربية، تزايدت قوة المعارضة الإسلامية التي تتركز غالبية قياداتها وأجهزتها المدنية والعسكرية في قطاع غزة، على حساب أجهزة السلطة المختلفة.

غير ان عوائق اخلاقية وسياسية، داخلية ودولية، أبرزت عجز إسرائيل في الاستعمال غير المحدود للوسائل العسكرية لتقويض السلطة والنشاط الإرهابي الفلسطيني، وشجعت التدخل الدولي والاقليمي للبحث عن تسوية سياسية. هناك أطراف اقليمية، كالأنظمة المؤيدة للغرب في مصر والسعودية والأردن، وأطراف دولية كالولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي، تجري عملية إعادة نظر في مواقفها تجاه الطرفين، الى جانب

* محاضر في كلية العلوم السياسية - جامعة تل أبيب

جهود التوصل الى وقف إطلاق نار وتحريك العملية السياسية. ويدل خطاب الرئيس بوش في الرابع من نيسان، الذي نادى فيه إسرائيل إنهاء نشاطها العسكري والانسحاب من غالبية مناطق السلطة مقابل اتفاقية سلام، على ان هناك إدراكا أميركيا للمخاطر المترتبة على استمرار العنف بين إسرائيل والفلسطينيين على الاستقرار الاقليمي وعلى الاقتصاد الدولي، وعلى مكانة الولايات المتحدة الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وعلى الاستعداد المتنامي في أوساط الإدارة الأميركية للتدخل مباشرة لتحقيق حل سياسي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

لكن نتائج الحملة السياسية أكثر مصيرية على جبهة علاقات إسرائيل مع السلطة، ومع الرأي العام الفلسطيني. الى جانب ما يُعتبر في إسرائيل على انه إنجاز عسكري مذهل، عززت «السور الواقي» مكانة عرفات الرمزية، ليحظى بتأييد فلسطيني شعبي واسع، بما فيه تأييد بعض هيئات المعارضة الإسلامية، باعتباره ممثلا للشعب الفلسطيني بإصرار وعزم، في نضاله العنيف ضد إسرائيل. كذلك ازداد التضامن بين المعارضة الفلسطينية وبين منظمات جبهة الرفض، وبين عرفات وأجهزة السلطة الفلسطينية، وتعزز التعاون بينهما على الصعيد العسكري في كل ما يتعلق بتنفيذ العمليات وإطلاق المنتحرين. بالمقابل، تعمقت مركّبات الرؤيا والرؤية التاريخية أكثر فأكثر في تصريحات ونهج عرفات. بنظر نفسه وحتى بنظر شعبه، يبدو عرفات كمن يحمل رسالة عربية إسلامية ويحارب إسرائيل على مصالح حيوية للعالم العربي كلّه.

حصار المقاطعة: عرفات لم يرضخ للاملاءات الاميركية والاسرائيلية

كذلك انزاح المفهوم الفلسطيني للصراع مع إسرائيل، من نزاع محدود يتمحور في نضال حول الموارد والحدود، الى نزاع وجودي على مصائر تاريخية وتطلعات قومية متضادة. نتيجة لذلك تعمّق الميل في أوساط الجماهير الفلسطينية للعودة الى أنظمة عمل ثورية، تتطلب من القيادة والشعب استعدادا وجاهزية لدعم سياسة العمل العسكري والسياسي، والتضحية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية، مع الاستعداد لدفع أثمان في الحاضر من أجل المستقبل. وبنظرة شاملة، يظهر جلياً الشعور المتنامي بالتضامن الشعبي ووحدة الصف الفلسطيني النابع من القناعة الذاتية بان النضال الحالي ضد إسرائيل هو حرب على الوجود القومي، تتطلب تجنيدا شاملا لجميع الموارد والقدرات على تحمل الضغوط العسكرية والاقتصادية المتواصلة.

خلق «السور الواقي» أيضا شعوراً فلسطينياً بالقدرة على تحقيق الإنجازات. فعرفات ما زال الزعيم الشرعي المنتخب على الرغم مما تم وصفه كجهود إسرائيلية لطرده. وفي المقابل، تعود وتطفو في المجتمع الإسرائيلي خلافات في وجهات النظر، وغياب الإجماع حول أهداف المواجهة مع الفلسطينيين. فقد حظي عرفات بإنجازات لا يستهان بها. ليس بالإمكان حقاً الاستهانة بالمشاكل المتفاقمة وبتدهور مكانته في واشنطن، وبالتهديدات الإسرائيلية بطرده من مناطق السلطة، والضرر الشامل الذي ألحقته إسرائيل ببنى السلطة التحتية وبأجهزتها، وكذلك تأزم الوضع الداخلي في السلطة الفلسطينية. لكن كل تلك لم تؤدّ الى وضع يقوم فيه عرفات بالانصياع الى الاملاءات الإسرائيلية أو الأميركية في موضوع وقف إطلاق النار والمفاوضات السياسية. ما زال الفلسطينيون عازمين على مواصلة النضال الحالي، وذلك لقناعتهم بأن الوقت يعمل في

صالحهم.

وماذا بعد؟

في المرحلة الراهنة، كان الشرخ وانعدام الثقة المتبادل بين شارون وعرفات وبين القيادات الإسرائيلية والفلسطينية، سبباً في جعل المحادثات المباشرة بين الأطراف احتمالا بعيد المنال. ونتيجة لتداعي النزاع الفلسطيني الإسرائيلي الى الانفجار، والمخاوف الدولية والاقليمية من زعزعة استقرار الأنظمة العربية الداعمة للغرب، وتعميق التدخل الأميركي والعربي في النزاع – كل هذه اسهمت في مصادرة الحاجة الى تحقيق اتفاق سياسي يتم بالمفاوضات المباشرة بين الطرفين من الأيدي الإسرائيلية والفلسطينية، ونقله الى صعيد الاتفاقات المتعددة الأطراف، بدعم من روسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. المبادرة السعودية في آذار ٢٠٠٢ والمبادرة المصرية الأميركية في حزيران تعبران بشكل ملموس عن التوجه المستجد على الساحة الدولية حول سبل التوصل الى تسوية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

بافتراض ان إسرائيل ستجد صعوبة في رفضها الكلي لمبادرة سياسية أميركية مباشرة لحل النزاع، او لمبادرات تحظى بتأييد ودعم الولايات المتحدة، دون ان تجازف بدفع أثمان غالية في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري الاستراتيجي، يصبح التدخل الدولي المؤدي الى مفاوضات متعددة الأطراف، الإمكانية الأقل ضرراً بالنسبة لإسرائيل.

فيما لو استجابت إسرائيل وتعاونت مع الولايات المتحدة للتوصل الى تسوية بمبادرة أميركية، سوف يمكنها التأثير على الظروف وعلى المدة التي تلزمها من أجل الانفصال عن ممتلكاتها الاقليمية والاستراتيجية، وربما تحاور من نقطة انطلاق مريحة حول جملة من المساعدات الأمنية والاقتصادية، بأحجام ترتقي بعظمة إسرائيل كثيراً.

من شأن التسوية السياسية متعددة الأطراف، ترافقها معاهدات اقتصادية مع السوق الأوروبية وضمانات عسكرية أميركية أن تسهّل على الأطراف عملية التوصل إلى حلول في الأمور الجوهرية، التي يصعب عليهم اتخاذها على صعيد التفاوض الثنائي. وستجد مشاكل مثل حق العودة والقدس والمستوطنات حلولاً خلاقة تتيح للجانبين استيعابها بيسر، لكي يتمكنا من العيش معها بسلام. أما المشاكل النفسية وانعدام الثقة والشكوك وعدم الوضوح بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فسوف تقل حدّتها وتأخذ أبعاداً أخرى. في عصر عولمة الاقتصاد وطمس الحدود القومية يتحول الحل بمشاركة أطراف دولية إلى حاجة الساعة الملحة.

في عالم تشوش فيه الحدود بين المركز والضاحية، وبين القوي والضعيف، وبين الأصل والتقليد، وبين النظام والفوضى، فان الانتصارات لن تكون مكتملة أبداً، والهزائم ليست مطلقة، والتوتر لا ينتهي أبدا، وجميع الإنجازات مؤقتة، إذ سرعان ما يتهاوى المنتصرون ويتوحد المهزومون من جديد. ما كان في الامس القريب مستعصياً على المنطق، يصبح أمراً حتميا في اليوم الذي يليه.

د. شلومو سفيرسكي*

خطة «السور الواقي» الاقتصادية: تقي الأغنياء وتضرب الفقراء

الاجراءات التي تم اتخاذها تحت عنوان «السور الواقي الاقتصادي» تلقي أعباء الحرب واسقاطاتها الاقتصادية، في الاساس، على الطبقات الفقيرة والمتوسطة في المجتمع الاسرائيلي.

هذه الاجراءات تمس بالأساس الاسرائيليين الذين تشكل مخصصات التأمين الوطني بالنسبة اليهم جزءا جوهريا من مدخولاتهم. اذا تمت المصادقة على هذه الاجراءات سيعاني هؤلاء الاسرائيليون، الذين يتمركزون اساسا في الاعشار الستة الدنيا، من خسارة على ثلاثة محاور: عدم حتلنة(من:حتى الآن) المخصصات وفق معدل الاجور في العام ٢٠٠٢، وتقليص في المخصصات يصل الى ٤٪، وكذلك عدم حتلنة قيمة المخصصات في العام ٢٠٠٣ ايضا.

ضمن كافة الحاصلين على المخصصات ثمة مجموعة من الفئات التي ستعاني من المساس بصورة خاصة، وهي: الاولاد المتدينون والعرب، الذين تدعو خطة «السور الواقي الاقتصادي» الى التمييز ضدهم بصورة رسمية على خلفية معتقد او قومية اهاليهم العاطلين عن العمل- الذين تم تصعيب شروط استحقاقهم لرسوم البطالة اكثر، اثر وضع الصعوبات المتتالية خلال السنوات الاخيرة – وكذلك على هؤلاء الاهالي من الحاصلين على تأمين الدخل.

في المقابل، فان اصحاب رؤوس الاموال يخرجون دون أي مس بهم. يتضح ان المساس الذي اكثر من ذكره وزير المالية، اي: فرض الضرائب على الاملاك، ليس مدرجا ابدا ضمن خطة «السور الواقي الاقتصادي». خلال يومين، قبل المؤتمر الصحافي الذي عقده وزير المالية في ٢٤ نيسان ٢٠٠٢، جرؤت وزارته على تسريب اخبار حول النية، كما يبدو، في فرض الضرائب على الاملاك، بما في ذلك تفاصيل دقيقة حول حجم الضريبة وبدء سريان مفعولها. غير ان الخطة المكتوبة نفسها تضمنت فقط تذكيرا باقامة لجنة بيركوفيتش. اضافة الى ذلك، التزم وزير المالية في المؤتمر الصحافي بانه فقط عندما يتسلم توصيات اللجنة

*مدير معهد أدفا للأبحاث الاجتماعية والاقتصادية – تل أبيب

سوف «يحاول تطبيق التوصيات»، في الدورة الصيفية للكنيست.

كذلك فان وزارة المالية تنوي المس بكل الاجيرين في اسرائيل، من خلال تجميد الاجور لمدة سنة ونصف السنة، بواسطة التشريع. وفي حين يخرج ذوو رؤوس الاموال من «السور الواقي الاقتصادي» دون ضرر، فان المالية تسعى الى تقييد ايدي العاملات والعاملين ونزع حقهم في النضال من اجل الحصول على اجر مناسب أيضاً باللجوء إلى التشريع.

احد اهم البنود في خطة «السور الواقي الاقتصادي» هو اقتراح المالية تقييد ايدي الكنيست، والزام غالبية اعضاء الكنيست بدعم كل اقتراح قانون يتضمن صرف اموال من الميزانية. انها المحاولة الثالثة للمالية، خلال سنة واحدة، لتحديد ما يسمى «التشريع الخاص». تذكر المالية ان في معظم البلدان هناك تحديدات على «التشريع الخاص» لكنها لا تذكر ان في معظم تلك البلدان يتمتع البرلمان بقدرة جوهرية على التأثير على اجراءات بلورة الميزانية، وان الحال ليست كذلك في اسرائيل.

مخصصات مؤسسة التأمين الوطني

اعادة مخصصات اولاد مع زيادة لمن أنهوا الخدمة في الجيش

يجري الحديث هنا عن تمييز حاد ورسمي بين الطفل الاسرائيلي ونظيره، على خلفية معتقد والديه الديني او قوميتهما. يوجد في هذا الاقتراح شيء من العودة الى الايام الحالكة الظلمة التي اعتقدنا انها باتت من ورائنا.

لقد تمت زيادة مصدر مخصصات الاولاد لمن أنهوا الجيش منذ حرب حزيران، وحينها اتسعت الفوارق الاقتصادية كثيرا واثارت معارضة اجتماعية واسعة. حينها، اختارت الحكومة ان تعوض ذوي الاجور الدنيا ـــ في اوساط اليهود، وفي الاساس في اوساط اليهود الشرقيين، الذين تميزوا، آنذاك، بعدد كبير من الاولاد ـــ بزيادة المخصصات بدلا من زيادة الاجور. طالبت الحكومة حينها بمنع المساعدة عن العرب، وكان الحل لذلك اقتصار الزيادة في المخصصات لمن خدم اهاليهم في الجيش فقط. غير ان هذا التحديد مس، ايضا، بفئة اخرى من ذوي العائلات الكبيرة وهي فئة اليهود المتدينين. وبغية التسهيل عليهم تحدد ان ينطبق استحقاق منهي الخدمة في الجيش ليس فقط على الاولاد الذي خدم والداهم في الجيش وانما ايضا على الاولاد الذين خدم احد اخوتهم في الجيش ايضا، وعلى الاولاد الذين خدم جدهم او جدتهم في الجيش. لقد تم منح هذا الحق ايضا في حال كان منهي الجيش في عداد الاموات. وعلى الرغم من كل ذلك فقد بقيت عائلات يهودية خارج دائرة استحقاق الدعم: القادمون الجدد، طلاب المدارس الدينية والمعفيون من الخدمة في الجيش لاسباب صحية واجتماعية. ولاجل هؤلاء تم اختلاق الطرق التالية: حصل القادمون الجدد على مخصصات مزيدة من الوكالة اليهودية، وحصل طلاب المدارس الدينية على منحة من وزارة الاديان، وحصلت العائلات التي تتلقى العناية من مكتب المساعدة الصحية على دعم اكبر من مالية الدولة [١].

اقتراح اعادة مخصصات منهي الجيش يمس بكل من اليهود المتدينين والعرب على حدّ سواء، لان غالبيتهم الساحقة لا تخدم في الجيش. مع ذلك يجب ان نتذكر انه طورت، في هذه الاثناء، لدى اليهود المتدينين وضعية من الدعم الخاص من خلال وزارة الاديان.

ان هذا الاقتراح يمس بقاعدة الشمولية في ما يتعلق بمخصصات الاولاد. ولئن مُست هذه القاعدة فان ذلك يفتح بابا على أكثر من مساس آخر في المستقبل.

على المستوى العملي، يجري الحديث هنا عن مس ملموس وموجع جدا بالعائلات وفيرة الاولاد التي من المفروض ان يقل الان دخلها مرة واحدة بمبلغ جدي: وفقا لحسابات اجرتها جريدة «هآرتس» فان عائلة تتكون من ٥ اولاد ولا تستحق الدعم ستخسر مبلغا شهريا يعادل حوالي ١.١٠٠- شيكل [٢].

تخفيض عرضي لمخصصات مؤسسة التأمين الوطني بنسبة ٤٪

يقع الضرر الاساسي الذي يسببه «السور الواقي الاقتصادي» على الاسرائيليين الذين تشكل مخصصات التأمين الوطني بالنسبة اليهم جزءا جوهريا من مداخيلهم. اذا تمت المصادقة على هذه الاجراءات فان هؤلاء الاسرائيليين سيخسرون خلال شهرين ثلاث مرات: المرة الاولى بسبب عدم حتلنة المخصصات في ٢٠٠٢ (قرار حكومي منذ شباط ٢٠٠٢)، المرة الثانية بسبب التقليص العرضي المقترح الان بحجم ٤٪، والمرة الثالثة من الاقتراح الحالي بعدم حتلنة المخصصات في ٢٠٠٣ ايضا. يجدر الذكر هنا ان مخصصات التأمين الوطني هي اصلا غير عالية، وهي تمنح دخلا على مستوى خط الفقر. وسيكون المتضررون الاساسيون من التقليص الاعشار الستة الدنيا:

-١

٢- الدخل الشهري لاقتصاد البيت من مخصصات التأمين الوطني، ٢٠٠٠

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
١,١٨٢	١,٦١٢	١,٤٥١	١,٥٤٦	١,٤٠٧	١,٢٣٦	٩٧٧	٩٣٩	٧٣٧	٦١٣

حسب اعشار الدخل بروتو لاقتصاد

البيت، ٢٠٠٠ (بالشيكل)

المصدر: دائرة الاحصاء المركزية، استطلاع مصاريف العائلة رسوم البطالة

يقترح «السور الواقي الاقتصادي» اطالة الفترة التي يطلب فيها من المواطن العمل حتى يصبح بعدها مستحقا للمطالبة برسوم البطالة من ١٨٠ يوما ـــ كما هو متبع اليوم ـــ الى ٣٦٠ يوما. كذلك ثمة اقتراح بتقليص مبلغ رسوم البطالة لمستحقيها ممن يشتركون في التأهيل المهني. ويجدر الذكر في النهاية الى مس خاص بالشبان العرب نابع عن رفع سن استحقاق رسوم البطالة الى ٢١ عاما للرجال، و٢٠ عاما للنساء.

لقد جاء هذا الاقتراح في اعقاب سلسلة من التقليصات والتضييقات التي تم اتباعها في العقد الاخير في كل ما يتعلق برسوم البطالة: الزام العاطلين عن العمل بقبول كل عمل يقترح عليهم دون اي علاقة بتعليمهم او تأهيلهم المهني، حتى لو كان مكان العمل يبعد ٦٠ كم عن مكان سكناهم، وحتى لو كان معدل الاجر اليومي في السوق ادنى من رسوم البطالة التي كانوا مستحقين لها ؛ التقليل التدريجي لنسبة البطالة بحيث انها لا تزيد، بعد الاشهر الخمسة الاولى، عن اكثر من ثلثي معدل الاجر اليومي في السوق ؛ تحديد عدد الدعاوى بما لا يزيد عن مرة واحدة سنويا ؛ تقليل عدد ايام الاستحقاق للعاطلين عن العمل حتى سن ٣٥ ممن لا ارتباط لآخرين بهم بـ١٠٠ يوم بدلا من ١٣٨ يوما، وغير ذلك.

فرض الضرائب

فرض الضرائب على الاملاك

سيخرج ذوو الاملاك من «السور الواقي الاقتصادي» دونما أي ضرر.

يتضح ان الضرر الذي كثر الحديث عنه قبل المؤتمر الصحافي الذي عقده وزير المالية، الا وهو فرض الضرائب على الاملاك، غير مدرج البتة ضمن الاجراءات التي تنوي وزارة المالية جلبها لمصادقة الحكومة عليها.

خلال يومين، قبل المؤتمر الصحافي الذي عقده وزير المالية، جرؤت وزارته على تسريب اخبار حول النية، كما يبدو، في فرض الضرائب على الاملاك، بما في ذلك تفاصيل دقيقة حول حجم الضريبة وبدء سريان مفعولها، غير ان الخطة المكتوبة نفسها تضمنت تذكيرا فقط باقامة لجنة بيركوفيتش. وقد التزم وزير المالية في المؤتمر بانه فقط عندما يتسلم توصيات اللجنة سوف «يحاول تطبيق التوصيات»، في الدورة الصيفية للكنيست.

رفع ضريبة القيمة المضافة بـ ١٪

في حين امتنع وزير المالية عن شمل فرض الضرائب على ارباح الاملاك في «السور الواقي الاقتصادي»، لا بل حتى انه طمأن ذوي الاملاك بقوله: ان الحديث يدور عن خطوة مركبة تتطلب تحضيرات، فانه لم يتردد في اتخاذ الخطوة السهلة التي تقضي برفع ضريبة القيمة المضافة ـــ وهي خطوة تمس بالاسرائيليين ذوي المداخيل الدنيا، نسبيا. سيكون مطلوبا من جميع الاسرائيليين ان يدفعوا اضافة لمرة واحدة عن نفس المنتوج، على الرغم من اختلاف مدخول الواحد منهم عن الاخر. وبهدف تجسيد الفوارق في حجم الضرر فاننا نعرض في ما يلي حسابا لوزن اضافة تبلغ ١٠٠ شيكل على مجموع ضريبة القيمة المضافة التي تدفع خلال شهر واحد، في الدخل الشهري لاقتصاد البيت حسب الاعشار في العام ٢٠٠٠.

وزن اضافة ضريبة القيمة المضافة الشهرية بمبلغ ١٠٠ شيكل على الدخل الشهري لاقتصاد البيت، ٢٠٠٠ وفقا لاعشار الدخل المالي الصافي للفرد، العادي

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
٪٩,٣	٪٦,٢	٪٩,١	٪٥,١	٪٢,١	٪١,١	٪٩,٠	٪٧,٠	٪٥,٠	٪٠

المصدر: حساب مركز أدفا بناءً على معطيات دائرة الاحصاء المركزية، استطلاع مصاريف اقتصاد البيت ٢٠٠٠، الجدول د.

رفع الضريبة الضريبة الشرائية على الدخان

سيمس هذا القرار، اساسا، بذوي المداخيل الدنيا، الذين ترتفع بين ظهرانيهم نسبة المدخنين. وصلت المصروفات على الدخان في الخمس الادنى (العشران الأدنيان) في العام ٢٠٠٠ الى ١٠٤,٠ شيكل في حين وصلت في الخمس الاعلى (العشران الاعليان) الى ٨,٦٣ شيكل.

المصروف الشهري على الدخان وفقا لاخماس الدخل الصافي للفرد، العادي، ٢٠٠٠

١	٢	٣	٤	٥
٩,٣٪	٦,٢٪	٩,١٪	٥,١٪	٢,١٪

المصدر: دائرة الاحصاء المركزية، استطلاع مصاريف اقتصاد البيت، ٢٠٠٠، الجدول ١.

الغاء سقف الدخل بهدف دفع ضريبة صحة ورسوم تأمين وطني

تدفع اليوم رسوم التأمين الوطني ورسوم الصحة فقط حتى سقف ٥ مرات معدل الاجر (حوالي٣٥,٠٠٠- شيكل). ان الاجير الذي يتقاضى ١٠٠,٠٠٠ شيكل شهريا يدفع الضريبتين فقط على مبلغ ٣٥,٠٠٠ شيكل ـــ لكن ليس على بقية مبلغ الـ ٦٥,٠٠٠- شيكل. الآن تقترح المالية الغاء السقف وإلقاء الضريبتين على كل مبلغ الاجر.

مبدئيا، هي خطوة جيدة، فمن الواجب على ذوي الدخل المرتفع ان يساهموا اكثر من الاخرين بتمويل الاحتياجات الحالية.

لكن ثمة جانب سلبي للاقتراح، اذ ان المالية تقترحه كبديل لرفع ضريبة الدخل و/او كبديل لفرض ضريبة عبء الحرب. وكل هذا من منطلق الرغبة في الامتناع عن اتخاذ اي خطوة يمكن تعريفها بانها «رفع ضريبة». من خلال ذلك تمس المالية بهوية التأمين الوطني وتعريفه كمؤسسة قامت لتزود شبكة من الامان الاجتماعي وشبكة تجبي الضرائب لغاية تزويد التأمينات الخاصة. عمليا، تحول المالية مؤسسة التأمين الوطني الى جناح من فروع ضريبة الدخل. ثمة موضع للتخوف الفعلي من ان ينحى ذوو المداخيل منحى سلبيا تجاه مؤسسة التأمين الوطني، وبذلك تتضرر شرعية المؤسسة.

الاجور

تجميد الاجور

يجري الحديث هنا عن خطوة شاذة جدا. ومن المسموح به التشكيك بمدى جدية المالية عند اقتراحها هذه الخطوة، وبمدى قدرة الحكومة على تنفيذها. ان الضرر الذي تلحقه هذه الخطوة لا يقتصر على رؤيا السوق الحرة فحسب، انما يتعداها الى المس بحقوق العاملات والعاملين في نضالهم من اجل نيل اجور اكثر انصافا. وبعد ذلك فان هذه الخطوة تلحق الضرر باسباب اقامة النقابات المهنية.

تبرر المالية خطوتها هذه بادعاء ان «معدل الاجور في السوق ارتفع بشكل محسوس الى نسب عالية في السنوات الاخيرة». كما هو معروف فان معدل الاجور ارتفع، في الاساس، في اعقاب رفع الاجور لدى الدرجات العليا في السوق. ولما كان الامر كذلك، فان الحكومة ان كانت جدية وقادرة على قيادة عملية تجميد الاجور من خلال التشريع، فمن الواجب عليها ان تتركز فقط في اجور ذوي الدخل الاعلى.

تقليص ٥٪ في اجور الوزراء واعضاء الكنيست ومنتخبي جمهور آخرين وكبار موظفي الوسط الجماهيري

إنها خطوة تستحق التقدير، ويمكن اتمامها اكثر عبر خطوة اضافية لتغيير جهاز الحتلنات والارتباط بجدول غلاء المعيشة التي تؤدي الى ان «يزحف» اجر كبار الموظفين الى اعلى بشكل «آلي».

الوزارات الحكومية

تقليص عرضي بـ ٤٪ في الوزارات الحكومية

الوزارات التي تتمتع بأكبر الميزانيات (باستثناء وزارة الامن) هي الوزارات الاجتماعية، وعليه فانها ستكون المتضرر الاساس من هذا التقليص. ان ميزانيات هذه الوزارات، وفي الاساس ميزانية التعليم والصحة آخذة بالتآكل منذ سنوات عدة. ان صناديق المرضى والمدارس تعتمد اكثر فاكثر على رسوم الجمهور الهدف من متلقي الخدمات، في الصحة ـــ المرضى، وفي التعليم ـــ اولياء امور الطلاب. ان التقليصات المقترحة الان تنضاف الى تقليص تم اعتماده في شباط العام الحالي، وهي فقط سترفع من مستوى تمرير عبء التمويل الى الجمهور. ان المتضررين الاساسيين من هذه الوضعية هم الاسرائيليون محدودو الموارد، الذين لا يستطيعون تكملة النقص من جيبهم، وعليه فانهم يتلقون خدمات على مستوى اقل من الجودة.

يجدر بنا ان نضيف الى هذا التقليص قرار الانتقال الى ميزانية على اساس اسمية والغاء طريقة الارتباط بجدول غلاء المعيشة الآلية في الميزانية. معنى هذا الامر ان ميزانية ٢٠٠٣ ستكون اقل من ميزانية ٢٠٠٢ بنسبة التضخم.

ان المالية (ووسائل الاعلام) تحب عرض الكنيست الاسرائيلي كما لو انها «هائجة»، وكما لو انها «لا تفهم» دورها في لعبة القوى الديمقراطية. ان المالية تستخدم معطيات تظهر ان في برلمانات «الدول السليمة» يكون «التشريع الخاص» محدودا جدا، وأحيانا غير معروف البتة. هذه الحقيقة تعرض صورة جزئية فقط، اذ انها لا تأخذ بعين الاعتبار حقيقة ان في دول عديدة في الغرب تكون مكانة البرلمان عامة، وفي شؤون الميزانية تحديدا، اقوى مما هو في اسرائيل. في اسرائيل، يعتبر قسم الميزانيات هو المصدّر والمستورد الوحيد، في كل شؤون الميزانية الصغيرة منها والكبيرة، الميزانيات. ان الكنيست تلعب في الاساس دور الختم الموقع فقط، دون اي قوة تنظيمية وبحثية حقيقية لفحص الاقتراح وتقديم بدائل او تغييرات.

الاشغال

محفز مالي لمشغلي العاملين/ العاملات الجدد

اثار طرح هذا الاقتراح في كانون الاول ٢٠٠١ معارضة شديدة، بادعاء ان المحفز المالي سيفتح بابا لـ «حلب» الدولة من قبل المشغلين. مع ذلك، تبين مقارنة اجرتها مؤسسة التأمين الوطني في العام ١٩٩٥ [٣]، بين المحفز المالي للمشغلين وبين تعويض المشغلين (انظر البند الخاص في ما يلي) ان المحفز المالي اقل كلفة واكثر جدوى من «تعويض المشغلين»، فبين العام ١٩٨٦ و١٩٩٥ صرفت الدولة على تعويض المشغلين ٤٩ مليار شيكل (بأسعار ١٩٩٦) ـــ «دون اي علم بشأن تأثيرها على توسيع مجال العمل». في المقابل، في السنوات ١٩٩١ ـــ ١٩٩٥ تم دفع محفز للمشغلين لتشغيلهم حوالي ٢٣٧ الف عامل اضافي، بكلفة عامة وصلت الى حوالي ٢,٥ مليار شيكل (بأسعار ١٩٩٦)، وقد حظي معظم هؤلاء العاملين الاضافيين نتيجة لذلك بأماكن عمل الى مدى طويل.

تقليل تعويض المشغلين

على الرغم من انه لم يثبت ابدا ان تعويض المشغلين يحقق الغايات المرجوة منه من تشجيع الاشغال، الا انه متبع حتى هذا اليوم. في ميزانية الدولة للعام ٢٠٠٢ ثمة مبلغ يصل الى ٣,٤٥ مليار شيكل لغاية تعويض المشغلين. ان اقتراح التقليص في المبلغ يستحق التقدير، ويجب الاسف على ان تعويض المشغلين لم يلغ البتة.

دعم الإسكان

تقليص اضافي في قروض الاسكان

تقترح خطة «السور الواقي الاقتصادي» تخفيضا من مبلغ قروض الاسكان لمستحقيها بـ٤٪-.

يدور الحديث هنا عن تقليص بحوالي ٣,٠٠٠ شيكل لما يعادل حوالي ٦٠٪ من مستحقي الدعم من وزارة البناء والاسكان.

ان خطوة كهذه بحد ذاتها تبدو غير مضرة، نسبيا، لكن يجب التذكر ان الحديث يدور هنا عن تواصل حالة انخفاض قيمة القروض الحكومية، ونية وزارة المالية الغاء الطابع الشمولي لخطة القروض الحكومية. في العام ١٩٩٤ شكلت قروض الاسكان الحكومية ٣٨٪ من مجموع الاعتماد الممنوح لشراء شقة سكنية، في العام ٢٠٠٠ انخفض وزن القروض الحكومية الى ٢٥٪. والان فانها ستنخفض اكثر.

المس بالمساعدة المقدمة لاستئجار شقة سكنية

تقترح خطة الخطة تقليل نصف المساعدة في اجرة السكن المقدمة لمستحقيها المختلفين، من ١,١٧٠ شيكلا الى ٦٠٠ شيكل.

هذا وتقترح الخطة، ايضا، ان يتم، مع انتهاء السنوات الثلاث التي تقدم خلالها المساعدة في الاستئجار، تخفيض هذه المساعدة بنسبة ٥٪ للسنة.

واخيرا، فان المقترح الاخر هو انه، وبدءا من ١ حزيران ٢٠٠٢ ستضطر العائلات احادية الوالدين المحتاجة الى هذه المساعدة (والقصد للعائلات الجديدة المتوجهة) الى مواجهة ليس فقط اختبار الدخل انما ايضا اختبار العمل (اي: اثبات ان هذه العائلة توجهت الى مكتب العمل لكن لم تجد عملا).

تقييد أيدي الكنيست

في اطار «السور الواقي الاسرائيلي» تقترح المالية تقييد ايدي الكنيست من خلال تعديل قانون اساس: اقتصاد الدولة، الذي يشترط الموافقة على القوانين ذات الاسقاطات المتعلقة بالميزانية (وهو ما يسمى «التشريع الخاص») بتحقيق اغلبية (٦١ صوتا) من اعضاء الكنيست. كما هو معروف، فان اغلبية كهذه هي ظاهرة نادرة جدا، وعليه فان التفسير العملي لهذا الاقتراح هو تقييد قدرة الكنيست على التأثير على سياسة الميزانية.

ان المالية (ووسائل الاعلام) تحب عرض الكنيست الاسرائيلي كما لو انها «هائجة»، وكما لو انها «لا تفهم» دورها في لعبة القوى الديمقراطية.

الخراب في جنين

ان المالية تستخدم معطيات تظهر ان في برلمانات «الدول السليمة» يكون «التشريع الخاص» محدودا جدا، وأحيانا غير معروف البتة. هذه الحقيقة تعرض صورة جزئية فقط، اذ انها لا تأخذ بعين الاعتبار حقيقة ان في دول عديدة في الغرب تكون مكانة البرلمان عامة، وفي شؤون الميزانية تحديدا، اقوى مما هو في اسرائيل. في اسرائيل، يعتبر قسم الميزانيات هو المصدّر والمستورد الوحيد، في كل شؤون الميزانية الصغيرة منها والكبيرة، الميزانيات. ان الكنيست تلعب في الاساس دور الختم الموقع فقط، دون اي قوة تنظيمية وبحثية حقيقية لفحص الاقتراح وتقديم بدائل او تغييرات.

في دول اخرى يتمتع البرلمان بقدرة أكبر على التأثير. الكونغرس في الولايات المتحدة يتمتع بمكانة مركزية في ما يتعلق بمواضيع الميزانية، بل ان بحوزته قسما مستقلا للابحاث يمنحه تخميناته وتقديراته غير المتعلقة بتلك التابعة لقسم الميزانيات التابع للرئيس. في هولندا يتمتع البرلمان بقدرة غير محدودة على ادخال التغييرات في اقتراح الميزانية، على الرغم من انه عمليا ما تجري الموافقة عليه من التغييرات هو هامشي. وفي الوقت نفسه فان البرلمان هناك يستعد لمناقشة الميزانية بصورة جدية اكثر مما هو الحال في اسرائيل، وذلك لان ميزانية الوزارات المختلفة تبحث ضمن واحدة من ضمن ١٤ لجنة تعتبر لجنة هدف. في اسرائيل تناقش لجنة المالية ميزانيات كل الوزارات، دون ان تتمكن من الولوج الى العمق في اي منها. في السويد تعرض الحكومة على البرلمان الاهداف الميكرو اقتصادية للميزانية قبل ان تعرض اقتراح الميزانية المفصل. وهكذا يستطيع البرلمان التأثير على السياسات الميكرو الاقتصادية وعلى حجم الميزانية. في اسرائيل كما هو معروف، لا تناقش الكنيست الاهداف الميكرو الاقتصادية البتة، وهي تتلقى الميزانية للمصادقة عليها على طبق جاهز، ويمكن تقسيمها فقط بواسطة «ابتزاز» سياسي. في المانيا يتمتع اعضاء البرلمان بقدرة حقيقية على اقتراح التغييرات في اقتراح الميزانية، وثمة نماذج لتغييرات جوهرية تمت الموافقة عليها. ان التشريع الالماني يؤهل البرلمان لادخال تغييرات في اقتراح قانون الميزانية لكن دون موافقة الحكومة، ما دام الحديث يدور عن زيادة المداخيل او تقليل المصاريف. وعندما يكون الوضع معكوسا، اي تقليل المدخولات او زيادة المصاريف، ثمة حاجة الى مصادقة الحكومة. بالاضافة الى ذلك فان نشاط الدراسة والبحث في الميزانية ينقسم الى لجنتين اثنتين: لجنة الميزانية، التي تناقش مسألة المصاريف (اي: ميزانية الدولة)، ولجنة المالية التي تناقش مسألة المداخيل (فرض الضرائب). ان مثل هذا التوزيع في الادوار قائم في السويد ايضا.

ملاحظة:

أعدت هذه المادة في أيار ٢٠٠٢، ومنذ ذلك الوقت حتى صدور العدد جرت تعديلات على الخطة المقترحة وفي نهاية شهر أيلول أقرت الحكومة ميزانيتها للعام ٢٠٠٣، لكن التعديلات والميزانية لم تغيّر التوجه العام للخطة ولا جوهرها/ المحرّر.

مراجع

١ – زئيف روزنبلك: مصادر دولة الرفاه الثنائية وتبلورها، المواطنون العرب في دولة الرفاه الاسرائيلي.

بحث لنيل الدكتوراه الجامعة العبرية ١٩٩٥

٢ – روتي سيناي وجلال بنا هأرتس ٠٢،٤،٢٦

٣ – جاك بلندك، القانون لتشجيع الوسط التجاري: خمس سنوات على دفع محفز مالي للمشغلين. مؤسسة التأمين الوطني، مسح سنوي ١٩٩٥–٩٦

شمعون ليفي*

المثقفون الإسرائيليون :

عن الذين أخرستهم المدافع، والذين أنطقتهم

كان لكلمة «سياسيّ» تداعيات جماهيرية سلبية في إسرائيل مطلع صيف العام ٢٠٠٢. وعلى سبيل المثال، فقد شكلت إقالة وزراء شاس «خطوة سياسية جريئة» أثبتت في نظر الكثيرين «جَدْعَنَة» وزعامة أرئيل شارون العنيدة الصلبة، فكانت بمثابة تعويض هزيل عن كل اخفاقاته الأخرى، وحساباته قصيرة الأمد وسياسته الهوجاء. تقارير عميرة هس وجدعون ليفي، الصحافيين اللذين يغطيان بدرجة (رائعة حسب اعتقادي) كبيرة من الحيادية والموضوعية، بقدر ما يتيح ذلك محتوى التقارير، أنباء غيض من المظالم والفظائع التي ترتكب يومياً في المناطق المحتلة. كذلك يوصف موقف الذين يؤيدون حتى هؤلاء، في الكتابة بالشكل الذي يكتبون فيه، على أنه «موقف سياسي». كلمة «سياسي» أخذت تحل في اسرائيل مكان ما أعتبر في الماضي «يساراً»، ذلك لأن معظم ما تبقى، أي الـ «غير سياسي»، موجود تلقائيا في خانة اليمين، في المجتمع الاسرائيلي الذي يمر بتحولات مرعبة نحو الفاشية. وعلى المنوال نفسه، أعتبرت أيضاً تصريحات الكاتب والأديب البرتغالي ساراماغو بأنها «سياسية» لأنه ماثل فيها بعضاً من ممارسات النازيين، مع بعض من ممارسات الاسرائيليين بحق الفلسطينيين. أُستُنفِرَت الصحافة (الاسرائيلية) احتجاجاً، لأن: المحرقة النازية تخصنا وحصلت لنا وحدنا فقط، ولن نسمح لأحد بأن يأخذها منا، حتى لو كان كاتباً مشهوراً لا يلم بتفاصيل وحساسية الاحتكار الاسرائيلي لأعظم معاناة لحقت بالشعب اليهودي. كذلك فإن «مطربة الحروب» يافا يركوني، التي كانت تعد ربيبة الإجماع الاسرائيلي، صارت تعتبر «سياسية» هي الأخرى، بعدما سئمت من الحروب وتجرأت على التعبير عن رأي منطقي نزيه للغاية، وواضح تماماً من ناحية إنسانية، تجاه ظاهرة رفض الخدمة العسكرية في المناطق الفلسطينية.

---

* رئيس قسم المسرح في جامعة تل أبيب.

وبنظرة مسرحية، تأخذ بالحسبان وحدة وتكاملية عناصر الزمان والمكان والحبكة الروائية، فقد هُدِرَ في هذه البلاد وقت أكثر من اللازم على مكان أصغر من اللازم، ولذلك فقد تشوشت أيضاً الرؤيا الفنية في عدد من أعمالنا ومآثرنا البطولية. وفي سياق عملية الاندماج والذوبان البطيئة أخذت تتشوش أيضاً نزاهة وجرأة المسرح الفني المدعوم، في عرض مسرحيات إحتجاجية ذات نبرة سياسية – فنية صريحة، انسانية مجردة من الخوف والتحيز أو المحاباة. فواقعياً، وكما كتبت مؤخراً عميرة هس، ليس من الحكمة أو الإنسانية التعامل بسخرية وتجاهل مع الفلسطينيين. وفي المسرح، وباعتباره وسيلة أو وسيطاً من المفروض أن يتضمن حواراً على خشبة المسرح – وكذلك بين الأخيرة والجمهور – لا يجوز تجنب اجراء حوار حقيقي، يحبذ أن يكون متكافئاً. فعلى خشبة المسرح على الأقل، هناك اعتراف بـ«الآخر». فما هو يا ترى السبب الذي يجعل المسرح الاسرائيلي يمتنع عن عرض الفلسطيني/ الآخر؛ عرض موقفه، معانياته، آلامه، حججه وإدعاءاته؟ أَلَنَّ المقارنة ليست مريحة لنا؟ ألأننا تسببنا بآلام ومعانيات أكثر مما لحق بنا؟! (ويمكن تخيل استمرار أو تتمة الحوار على النحو التالي: «كيف تجرؤ على المقارنة؟!» – «ها قد قارنت»). ولكن، أَوَ ليست مهمة المسرح أن يعرض حواراً بديلاً؟!

من المفروض أن يكون المسرح الإسرائيلي قد عرض في الفترة الواقعة بين ١٨ نيسان و٢٥ نيسان من العام الحالي قرابة مئة مسرحية (!) عدا عن عروض المسرح كالعروض المخصصة للأطفال وعروض الرقص وما شابه.

هذا العرض – الكم – الهائل، حتى بالمقارنة مع بلدان حضارية أخرى، يدل بالتأكيد على حُبّ لا ينضب للمسرح، حتى في ظل هذه الأيام العصيبة، حيث تشكل أية تجمهرة أو حشد جماهيري خطراً «صحياً» داهماً. ربما كان هذا العرض يدل أيضاً على ميلنا الهروبي (الهروب من الواقع) نحو الترفيه، وهو بلا شك يدل كذلك على قدرة بقاء ومنافسة تجارية، تثير الإعجاب ببراعة المسرح المحلي. أما السؤال الذي تتقدم صبغته الأخلاقية على صبغته التجارية : «هل كنت نائماً بينما كان الآخرون يعانون؟!» [من مسرحية بيكت: في انتظار جودو] فسوف تضطر معظم مسارح اسرائيل للاجابة عليه بتلعثم وارتباك : «لا، لم أنم تماماً، على الأكثر غفوت قليلاً.. صحيح أنني سمعت صراخاً، ولكن بالعربية فقط، ولم أرغب كثيراً في أن أنهض، كما لو ...».

هذه الاجابة ليست لها أية صلة بالميول الأيديولوجية لصانعي القرارات في شؤون فن المسرح العبري، ذلك لأن غالبيتهم ينحون نحو التعاطف مع ما كان يعتبر ذات يوم يساراً.

على الرغم من مرور أكثر من عشرين شهراً على اندلاع الانتفاضة الثانية، إلاّ أن المسرح الفني الاسرائيلي لا يزال في معظمه ممتنعاً عن الاحتجاج المباشر أو غير المباشر، تصريحاً أو تلميحاً.

مع ذلك فقد لوحظت نبرة احتجاج ما في المسرح الذي يتلقى دعماً

اسرائيل نيسان ٢٠٠٢: دبابة اسرائيلية «في مواجهة» سيارتي اسعاف فلسطينيتين

حكومياً قليلاً ويبدي بالتالي جرأة أكبر، وكذلك في عروض مسرحية هامشية متفرقة في المسرح الفني،.....

في مسرحية «فاتورة حساب النفس» لـ داني هوروبيتس ودانيئلا ميخائيلي وموشيه إيبغي، جرت عملية تقويم ومراجعة لأساطير ولأوهام اسرائيلية محلية. وفي مسرحية «أشواق» التي أعدها وأخرجها يغئال عزراتي تركوا في المسرح المحلي (السرايا) حيزاً لأصوات أنوا ع مختلفة من الـ «آخرين»، ليسوا كلهم عرباً، فلسطينيين وإنتحاريين، بل كان هناك أيضاً روس، و«بيكيم» يهود قدموا من المانيا وغيرهم.

كذلك هناك المسرحية التي كتبها طلبة قسم الفنون المسرحية في جامعة تل أبيب وأخرجها يغئال عزراتي، وتصور المسرحية حنين وأشواق مجموعات مختلفة من الناس المعدمين والمسحوقين.. وتدل مسرحية NO EXIT ، التي أخرجها آفي غيبسون بارإيل وعرضت على خشبة مسرح «هحيدر»، على أن المسرح السياسي ليس مثيراً للضجر بالضرورة، على العكس فهو صريح ومثير. فالفرا غ الخانق في المسرح وفي الرواية المسرحية التي كتبها «سارتر» يتحول إلى أداة وظيفية في الاتصال، التخاطب، الحميمي المكثف بين الممثلين والجمهور. ولذلك بدا هذا العمل المسرحي أشبه باستعارة تنطبق على فلسطين / أرض اسرائيل. وتشكل مسرحية «العزلة المزدوجة» محاولة لرؤية النزا ع عبر توليفة (كولاج) جمالية – مسرحية، دون ذكر أسماء الشعراء، ذلك لأن العديد من شخصياتهم متشابهة.

> اليوم واضح في المسرح أن الشخصية المسرحية الراهنة مرتبطة ليس فقط بزمنها، بمواقيتها وبمناسباتها وأعيادها وشهدائها... وإنما هي مرتبطة أكثر بالانسان، بالبشر، بشخصيات تتواجد معها على منصة المسرح.
> إن الاسرائيلي-المسرحي، فقط المسرحي، ما هو إلاّ حصيلة صراخة: «إمتلأ الفضاء بصراخنا.. في هذه اللحظة من الزمن، صارت الإنسانية كلها نحن، سواء أكان ذلك يعجبنا أم لا». (في انتظار جودو)

المسرحية التي عرضت أيضاً على خشبة (المسرح المحلي العربي – العبري – السرايا)، تألفت من ثلاثين نصاً، كتبها شعراء عرب واسرائيليون عبريون، وقدمها فيكتور عطار وميرا أنور عوض، بمشاركة العازفين سامر عازار ويوڤال مسنر. «تنينيم» بقلم يهوشوا ع سوبول، هي مسرحية «انتظارية» على غرار «في انتظار جودو»، تحتوي على شخصيات يهودية وعربية تقضي وقتها على شاطئ البحر، عرضت على «مسرح هرتسليا». المسرح البلدي في حيفا عرض «حفل تنكري» لـ «سوبول» و«مدبر المنزل» لـ «هارولد بينتر» وهي مسرحيات ذات إيقا ع أو صبغة «سياسية». ويعرض مسرح «هبيما» (في تل ابيب) مسرحية «في الحرب كما في الحرب» التي تذكر بالواقع، وتعرض على خشبة «المسرح الكامري» مسرحية «ڤيا ديليروزا – درب الآلام» بقلم ديڤيد هير، التي تنظر للنزا ع نظرة تسلٍ معذبة. وتشكل مسرحية «كلمة حب» بقلم ميخائيل غوربيتش، التي يعرضها مسرح «الخان» بالقدس، ملامسة مسرحية رقيقة (اكثر من اللزوم) للواقع الأليم.

هذا الكم – الحشد الكبير من العروض المسرحية يبدو في الحقيقة مدهشا، لكن عند تفحص كل مسرح على حدة، وبملموسيته، سنجد أن هذه الكمية لا تزال قليلة جداً. علاوة على ذلك، فإن العروض القليلة التي تستدعي مواجهة عاطفية وعقلية، تعاني من غياب الاقبال أو الحضور الجماهيري. فبعد أن عَوّدت المسارح المواطن الاسرائيلي على تغطية وجهه البشع المنعكس في المرآة بطبقة غليظة من المساحيق، ليس مستغرباً أن يرد الجمهور بنفس العملة.

وبالكاد، فإن نسبة لا تزيد عن خمسة أو ستة بالمئة من الأعمال الفنية – المسرحية الاسرائيلية، هي التي تعالج فقط الواقع القائم، مع اعتذاري سلفاً للمسارح والأفراد الذين لم يرد ذكر أسمائهم ومساهماتهم.

صحيح أن كتابة مسرحية واخراجها وعرضها في عمل فني، عملية تحتاج إلى وقت، وبينما تطبق براثن الواقع المفزع المرير على أجنحة الخيال العذب، نجد أن معظم العروض المسرحية في البلاد أشبه بالتهام الشوكولاتة أثناء الجلوس في حوض استحمام يطفح باللعاب اللذيذ.

المسارح تخشى من جهتها فقدان جمهورها، وتحاول (حقاً) البقاء على تواصل معه، في حين أن الجمهور، كما هو معروف، أقل يسارية من صناع ومبدعي المسرح الاسرائيلي، إذ ما الداعي لاغضاب الناس وخسارة المال؟!.

لقد تراكمت على مستوى العالم الرحب تجربة لا يستهان بها في تصميم وبلورة الخطاب بين المسرح وجمهوره البليد، هناك أيضاً حاجة لبعد زمني لأي رد فعل فني، بعد أن تكون ظلال الرعب والمفازع قد تبددت قليلاً. ففي خضم المعاناة يصعب التفرغ لمسرح يكون جريئاً ونوعياً في آن واحد. إذ من المعتاد في ظروف المحنة والشدة، الاكتفاء بمسرح لطيف، خفيف، هروبي لا يبعث على الغضب. لكن «انطونان آرتو» اهتم بالمسرح في فترة تفشي وباء من النوع الذي يجعلنا نقفز مذعورين من مقاعدنا الوثيرة. في مسرحية «الطاعون» يصف البير كامو

الطبيب رييه، الذي يدرك أن فرصه في معالجة الوباء ضئيلة للغاية، ومع ذلك يحاول «القيام بعمله ومهمته على أفضل وجه»، ويكافح البلاء بكل ما أوتي من قوة. لعل «كامو» نظر إلى المسرح كدواء أو علاج ممكن. الكاتب المسرحي والشاعر هينس مغنوس انتسنسبرغر يصف المسرح بأنه أشبه باطفاء جمرة ملتهبة، كاندلاع بركان «هيلغفل» في ايسلندا.

في الماضي، تجنَّد المسرح الاسرائيلي لمهام طليعية، لخدمة وطنية فنية، لنهوض وانبعاث جديد في هذه البلاد، لعرض الحلم الصهيوني وفضائه الخيالي على خشبة المسرح، وكذلك على مسرح واقع الحياة والتجربة المحلية الاسرائيلية. لقد كان (المسرح الاسرائيلي) رافعة ساهمت في اكتساب اللغة العبرية وتجديداتها. الآن، حان الوقت لتحدي الظلم والقمع، لتطهير العبرية من آثام وشرور احتلالاتها العسكرية– اللغوية، لرفض المساهمة في إلغاء حيز الآخرين الذين عاشوا ونشأوا أيضاً هنا في هذه البلاد.. ان المسرح العبري مدعو لإعادة تفسير وفهم الفلسطينيين «الآخر» في مشاهد أرض الموت والظلام هذه، أرضهم، أرضنا.. هو الذي سار (إلى أين؟) في الحقول! بقلم موشي شامير، وهُمْ (أولئك الذين جعلهم ناتان شاحم يصعدون فوق ألغام في ذلك الوقت ثم ندم؟!) سيأتون غداً». كما يجب على المسرح العبري أن يعطي حيزاً وصوتا للبدو الذين يسكنون ايضاً في بوادي النقب. إن للمسرح الاسرائيلي الحقيقي، الوطني بالمعنى الواسع للكلمة، مهام جديدة، وهي وطنية بالفعل (معذرة عن التعبير): أن يكافح وباء الفاشية المتفشي في صفوفنا، ولو بوسائله وأدواته القليلة. إن مهمة المسرح اليوم تتمثل أيضاً في منع عملية التمويه والتجميل التلفزيونية للمأساة الفظيعة.

ان الواقع ذاته كفيل بالمساعدة على تحقق ذلك. فهو مخرج بارع، قادر على إعطاء صفة النفاذ العملي الملموس لنصوصنا ونصوص الآخرين...

للكثير من المسرحيات التي تكترث بما يحدث هنا، سوف نجد موضعاً

نساء بين الدمار ومجنزرات الاحتلال

فوق مسارحنا في حيز وفضاء جديد. فليس النص المسرحي هو المهم، وإنما طريقة تنفيذه أيضاً.

اليوم واضح في المسرح أن الشخصية المسرحية الراهنة مرتبطة ليس فقط بزمنها، بمواقيتها وبمناسباتها وأعيادها وشهدائها... وإنما هي مرتبطة أكثر بالانسان، بالبشر، بشخصيات تتواجد معها على منصة المسرح.

إن الاسرائيلي–المسرحي، فقط المسرحي، ما هو إلاّ حصيلة صراخة:

«إمتلأ الفضاء بصراخنا.. في هذه اللحظة من الزمن، صارت الإنسانية كلها نحن، سواء أكان ذلك يعجبنا أم لا». (في انتظار جودو)

هذا المشهد مبني مع الآخر. مع المحُدِّث. ومن النواحي المنطقية والنفسية والمسرحية والسياسية لا يعقل أبداً توفر وعي ذاتي دون إفتراض–

هذه اللقاءات، وعلى الرغم من تأثيرها المحدود، لا تزال تنطوي على قيمة وأهمية من نواحٍ عِدّة. فهي تعطي الفنانين الذين يشاهدون معاناة الغير، الآخر، سواء أكان عربياً أم يهودياً، اسرائيلياً أم فلسطينياً، حق التعبير والاحتجاج. وهي - أي اللقاءات - تشكل ملتقى للمنظمين والمشاركين فيها، يُتيح لهم اجراء نقاش موضوعي، اجتماعي وسياسي وأخلاقي للقضايا الملحة. كما أنها تبرهن على أن اللقاء المتكافئ لا زال ممكنا، بل وضرورياً أكثر من أي وقت مضى. لقد شعر الكثيرون منا أن للتعبير الفني قيمة، ولو في حدود صب قطرة ماء باردة على جمرة ملتهبة

وقبول–الوعي الذاتي للآخر. إن الفشل الرئيسي للمسرح الاسرائيلي، لا يكمن في عدم الإعتراف بالجليس، بالآخر، سواء على منصة المسرح أم خارجها، وإنما يكمن في كونه يعي وجود الآخر، لكنه لا يجد أن مصلحته تقتضي تقديم أو طرح هذا الآخر، وكأن الإعتراف بالآخر يعني، في هذه الأيام، التخلي عن الـ«نحن». بيد أن الحقيقة عكس ذلك، إذ أننا فقط إذا اعترفنا بالآخر حقاً، ربما نعود حينئذٍ للذي نريد ونرغب في أن نكونه.

بعد إندلا ع الانتفاضة بعدة أسابيع، بادر موطي لرنر وسلمان ناطور إلى إقامة منتدى للمبدعين والمثقفين، إنضم إليه أكثر من أربعين مبدعاً، ومن أبرزهم عنات جوب، يهو شوا ع سوبول، ساسون سوميخ، ثابت أبو راس، ساڤيون ليبرخت، أديب جهشان وشمعون ليڤي. وقد نظم المنتدى عدة نشاطات وفعاليات مهمة وجوهرية، من بينها لقاء للمبدعين اليهود والعرب شارك فيه ١٥٠ مبدعاً، وعقد تحت عنوان «هناك من يمكن التحادث معه، هناك ما يمكن التحادث حوله». الموضوع الرئيسي الذي دار اللقاء حوله: «حق العودة». كذلك بادر المنتدى إلى عقد اجتما ع طارئ في قاعة «تسڤتا» بتل أبيب (حضره ٣٠٠ مشترك) مناهض للحرب الدائرة في الأراضي الفلسطينية. وقد صدر عن الاجتما ع نداء واضح وصريح لوقف عنف ووحشية الاحتلال الاسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة.

خلال اللقاء، قرأت عيدنا شبيط و«حين الون» مقاطع من مسرحية لـ«بينتر» تتناول تجارب مأساوية فظيعة. واضح أن «ريبكا» لم تكن تستطيع ان تكون هناك «في المحرقة» لكنها تحمل ذكريات أليمة عن عمليات إبادة جماعية، عن انتزا ع أطفال من أحضان أمهاتهم المولولات، وليس واضحاً إذا كان الشخص الذي تعيش معه هو نفس الضابط، الزعيم، وهو الـFUEHRER مثل هتلر، الذي اقترف تلك الأعمال.

وكان بين الجمهور إسرائيليون تساءلوا عن وجه الصلة الـ«سياسية» بين المسرحية وبين ما يحدث هنا، في الواقع. البعض أدركوا كيف يطرح النص المسرحي حالة (مشهداً) يذهب فيها شخص في الصباح لممارسة أعماله الإجرامية الفظيعة، ويعود في المساء الى أحضان عائلته، الى زوجته المحبة والى روتين أمسيته اللطيفة.

إضافة إلى ذلك فإن «المحرقة» التي لا تزال تشكل كما يبدو الذريعة الأخلاقية المهترئة، التي يميل الإسرائيليون إلى استغلالها في تسويغ جزء من ممارساتهم وأعمالهم–تظهر في مسرحية «بينتر» كشأن شخصي، عالمي، غير قابل للتملك أو الاحتكار «السياسي».

وكرس لقاء آخر للرواية المسرحية «غرق تيتانيك» للكاتب هينز مغنوس إنتسنسبرغر، والتي تروي قصة غرق السفينة الفخمة الشهيرة في العام ١٩١٢، وهي قصة الكارثة في الواقع، قصة إنحدار وسقوط ثقافة الغرب، وتروي أيضاً بدرجة لا تقل شأناً، علاقة الفن والأدب بالواقع، في ضوء أحداث رهيبة ومروعة. ويساوي الشاعر والكاتب المسرحي الألماني، بشكل ما، بين الإرادة الانسانية الجبارة في تصادمها مع «الكتلة الجليدية»، وهو شيء غير إنساني، وبين أعمال الظلم والاضطهاد التي تحصل بين الناس، البشر، وذلك في إطار توجهه–أي الكاتب–الذي كان ذات مرة على الأقل، ماركسياً. وتنظر هذه الرواية الرائعة المروعة الى الآخرة، الى يوم القيامة، كمكوِّن ثقافي لا يخلو من استهزاء وتشفٍ بوضع الإنسان الذي يرى كيف توشك أمور فظيعة على الوقوع، ولا يجد من يصغي الى تحذيراته:

«.. لقد حذرتهم، صرخت، خاطبتهم مثلاً، أنتم في منحدر، أيها السيدات والسادة، أنتم تقفون على شفا الهاوية.

لكن هؤلاء كانوا يكتفون بقهقهات سخيفة ويردون بجرأة: على أي حال شكراً جزيلاً».

وكانت الكلمات التي ختمت الرواية:

منظر جعله الاحتلال متكرراً حد الألم.

«... الناس كما يبدو غرقوا بالأمطار المدارية، غاصوا، لا يهم، إنني أبكي، فليكن.. لا أدري، يصعب معرفة السبب، كنت أسبح وأبكي، ابكي وأواصل السباحة».

اللقاء الثالث كرس لقراءة مسرحية «نحيب القصيدة» لـ عائدة نصر الله، والتي تروي قصة أربع نساء قتيلات يجرين لقاء عاطفياً-عقلياً مشحوناً، مثيراً وسياسياً بالمعنى الإنساني، الكوني، لقاء شديد الخصوصية. وتكتب «نصر الله» إن: نص هذه الدراما لم يكتمل.. فالقصة التي بدأت قبل آلاف السنين، لا تزال حية ومستمرة. المسكينة قتلت للتو، دمها لا زال ساخناً. المضطهدة، المحبطة، قتلت قبل عشرين عاماً، لأنها إستغرقت في حلم، فاطمة، قتلت قبل مئتي سنة، لأنها أحبت السنابل وأنغام الناي. الشاعرة، لم يعرف متى قتلت، أما تهمتها، ذنبها، فكانت كلمة ونظرة. المكان: كل مكان، الزمان: كل زمان وخارج الزمان.

مسرحية «نحيب القصيدة»... أخرجتها أبيبا إيفل مع أربع ممثلات [...] مستعينة بجوقة صغيرة من النساء من «أم الفحم» أنشدت عدة أناشيد، وفي النهاية صفقت مع الحضور، كنوع من الوحدة الخجولة والحذرة بين النساء اليهوديات، اللواتي قمن بالتمثيل، والنساء العربيات اللواتي دارت «حولهن» قصة المسرحية. الفجوة بين الممثلات وبين موضوع العرض المسرحي، كانت، في ظل تواجد عدد كبير من النساء العربيات، لافتة للنظر ومثيرة إلى حدّ كبير. وفي النقاش الذي دار بعد العرض أعربت عدد من النسوة العربيات عن اعتقادهن ان المسرحية تعالج مسائل شخصية من جهة، ومسائل شمولية، عامة، من جهة أخرى.. مسرحية «نحيب القصيدة» عرضت ايضاً في الولايات المتحدة، ونالت تقدير واستحسان جمهور الحضور الأميركي، خاصة وأنه ضم نساء كثيرات أبدين تعاطفاً وتضامنا مع معاناة شخصيات المسرحية.

وفي النقاش الذي جرى في قاعة «تسفتا» شاركت أيضا إسرائيليات يهوديات، رأى بعضهن أنه ينبغي أولاً فهم الخلفية الخاصة والملموسة للنساء. هذا الادعاء ينطوي على افتراض مؤداه أن المجتمع الإسلامي أكثر عنفاً تجاه النساء مقارنة مع مجتمعات أخرى.

والحال، فقد تبنت النساء اللواتي يملن للتعاطف مع شخصيات

«نصرالله» تفسيراً شموليا للرواية، في حين أولت النساء اليهوديات اهتماماً لعوامل واعتبارات ثقافية ودينية وأخلاقية محددة. وحيث أن العمل الفني الدرامي ليس بأطروحة سيسيولوجية، فإن محاولة تحديد من المحق في رأيه أو تفسيره، تغدو نافلة لا لزوم لها. في هذه الحالة من الجدير والمستحسن تشخيص نقطة الإلتقاء أو التوازن بين التفسيرات «الملموسة» والتفسيرات العامة، الشمولية، وفي صدد الموضوع الحالي، فإن المغزى السياسي للتفسير الملموس، هو محاولة من جانب نساء يهوديات لفهم واقع شقيقاتهن العربيات، للتضامن معهن والسعي إلى التخفيف من معاناتهن، وذلك من منطلق واقع حياتهن. أما المغزى السياسي للتفسير الشمولي الأعم، فيتمثل في محاولة المفسرات رؤية أنفسهن جزءاً من واقع أشمل، من تيار نسائي يكافح ضد العنف والإضطهاد. وقد أثبت النقاش في حدّ ذاته أن هناك فرصة أفضل للتفاهم على المستوى النسائي مما هو على مستوى الشعوب. فهل يجوز الافتراض حقاً أن النساء العربيات، يمكن أن يجدن لدى الاسرائيليين/ الإسرائيليات تفهما وتعاطفاً تجاه الجوانب والاحتياجات النسائية في حياتهن أكثر مما يجدنه في مجتمعهن العربي.

مرتكبو الفظائع في بيت لحم

«أسطورة الخليل» (هغدات حبرون) للكاتب المسرحي اليهودي–الكندي، جيسون شيرمان، مسرحية ذات طابع درامي–توثيقي ظاهرياً، في حين أنها من الناحية العملية مسرحية–حلم وهمي– تتحدث عن الحساسية الأخلاقية التي تعتري شاباً يهودياً من تورنتو تتناهى إلى مسامعه أنباء المذبحة التي ارتكبها باروخ غولد شتاين بحق مصلين مسلمين في الحرم الابراهيمي (في الخليل) في شباط ١٩٩٤. ويعيش الشاب (اليهودي الكندي) ضمن لحظات حياته غير المنتظمة أو المستقرة، عيد «البيسح» (الفصح) وليلة عيد الفصح عند والدته، وناتان أبرمو بيتس وهو يتتبع ويحلل تقارير لجنة التحقيق في مذبحة الخليل، متيحاً للمشاهدين التوصل لاستنتاج بأن غولدشتاين، كان ممثلاً لمجتمع كامل سمح بوقوع المذبحة.

الأعمال المسرحية الأربعة التي تم التعرّض إليها، عكست امكانيات مختلفة للمواجهة الصعبة بين الخيال المسرحي الفني، وبين الواقع القائم في اسرائيل. وقد أختيرت ثلاث منها من أعمال مسرحية غير عبرية وغير عربية. ولعل ذلك يمثل إحدى ميزات فن المسرح الذي يجمع فوق خشبته بين أناس ليسوا مستعدين للإلتقاء في الحياة

الواقعية، ويفرض عليهم الحوار. فالمشاهد غير الاسرائيلية التي عُرضت تغدو بمثابة «قوة أمم متحدة» فنية تُفرض على ما يحدث هنا، في هذه البلاد.

الكاتب المسرحي موطي ليرنر يتابع ويهتم منذ فترة طويلة بعلاقات الفنانين من الشعبين، وذلك في اطار مشروع مسرحي مشترك وعقد لقاءات تضم الجانبين. وتعتبر مسرحية «جندي عائد إلى البيت» بمثابة تعبير درامي ساطع للانهيار الوجداني والأخلاقي الذي يعانيه المجتمع الاسرائيلي.

مسرح «السرايا» والمسرح العبري – العربي في يافا بادرا إلى أمسية فنية، شارك فيها فنانون يهود وعرب، في خضم عملية «السور الواقي»، وذلك احتجاجاً على الحرب والجرائم التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية في جنين وبيت لحم ونابلس ورام الله، وفي باقي المناطق الفلسطينية.

هذه اللقاءات، وعلى الرغم من تأثيرها المحدود، لا تزال تنطوي على قيمة وأهمية من نواحٍ عِدّة. فهي تعطي الفنانين الذين يشاهدون معاناة الغير، الآخر، سواء أكان عربياً أم يهودياً، اسرائيلياً أم فلسطينياً، حق التعبير والاحتجاج. وهي – أي اللقاءات – تشكل ملتقى للمنظمين والمشاركين فيها، يُتيح لهم اجراء نقاش موضوعي، اجتماعي وسياسي وأخلاقي للقضايا الملحة. كما أنها تبرهن على أن اللقاء المتكافئ لا زال ممكنا، بل وضرورياً أكثر من أي وقت مضى. لقد شعر الكثيرون منا أن للتعبير الفني قيمة، ولو في حدود صب قطرة ماء باردة على جمرة ملتهبة. ويبدو لي شخصياً، أنه كان أسهل بكثير على البعض منا، عرباً ويهوداً، أن نكون معاً بصحبة ومعية أبناء الشعب الآخر، من أن نكون بصحبة أبناء شعبنا المتهورين.

هناك تعاون بدأ في شهر نيسان من العام الجاري، بين دائرة المسرح في جامعة تل أبيب ونادي «تسفتا» في نطاق دورة لقراءة مسرحيات ذات صبغة سياسية بالفعل، ويسارية بالفعل، تتخللها مناقشة لهذه المسرحيات ومغزاها الراهن ذي الصلة بالواقع. وقد عرضت الدورة عدة خيارات للتنفيذ والبحث في المسرح السياسي، ويستحسن أن نقول: المسرح الانساني والاجتماعي والأخلاقي.

رام الله ٢٠٠٢

أوري افنيري*

البقرة المجنونة

إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تصل نسبة سكانها الى ٢٠٠٪. هذه حقيقة.

تشير استطلاعات الرأي العام الى ان هناك أكثرية وأكثرية أخرى في آن واحد. أكثرية تنشد السلام وأكثرية ثانية قوموية متطرفة.

الآن يبدو الأمر على هذا النحو: تشير غالبية استطلاعات الرأي العام الى وجود أكثرية تؤيد رئيس الحكومة أريئيل شارون. وشارون، كما نعرف، ينادي بتوسيع المستوطنات وتصعيد الحرب ضد الفلسطينيين وتصفية ياسر عرفات، وتأجيل الحل الدائم والرفض التام للدخول في مفاوضات الى ان تتوفر شروط غير ممكنة معينة. من يؤيد سلطته عليه ان يكون قوموياً متطرفاً.

لكن نفس استطلاعات الرأي، تشير الى ان هناك أيضاً أكثرية توافق على الانسحاب (تقريباً) من جميع الأراضي المحتلة، وتفكيك (غالبية) المستوطنات وإقامة دولة فلسطينية مقابل السلام. هل هذا غير معقول؟ ألا يمكن ان يكون في الدولة أكثر من ١٠٠٪؟ اذاً، إسرائيل هي دولة فريدة من نوعها.

لم يبدأ ذلك بالامس. هكذا كان الحال ايضاً في الماضي.

أتذكر استطلاعات للرأي العام منذ ٢٠ سنة وأكثر كانت فيها أكثرية وأكثرية أخرى. أيدت الأكثرية الأولى طرد السكان العرب من غربي النهر، ونادت الأكثرية الثانية بالانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة. سوية مع معارضي الاقتراحين، نتج ما مجموعه ٢٠٠٪.

فحص خبراء الإحصاء والعلوم الاجتماعية الأمر وبحثوه، وهزوا رأسهم الجماعي واحتاروا، ومن ثم رفعوا أيديهم وقرروا: شعب مجنون، لا يعرف ماذا يريد، مرتبك، ويعاني من انفصام في الشخصية.

لكن الشعب لم يكن مجنوناً بالمرة. فالخبراء، ببساطة، لم يعرفوا كيف يمكنهم قراءة استطلاعاتهم.

ما حاول الشعب قوله لهم هو: لو كان بالإمكان طرد جميع العرب،

* صحافي، رئيس حركة « كتلة السلام».

لكان ذلك أمرا جميلا. وإذا لم يكن ذلك ممكناً، فلننصرف من هناك.

لماذا؟ لسبب واحد بسيط: الشيء الوحيد الذي يوحد كافة الإسرائيليين تقريباً هو الرغبة في العيش في دولة جميع سكانها يهود. إذا كان بالإمكان الحصول على دولة كهذه في كامل البلاد من البحر الى النهر بواسطة طرد غير اليهود، فذلك حسن. وإذا لم يكن ذلك بالمستطاع، فمن الاجدر بنا التخلي عن المناطق، لا «ارض مقابل السلام» إنما «إعادة اراضٍ من أجل إيجاد دولة يهودية متجانسة»، هذا هو رأي الأغلبية وهناك حقاً أغلبية واحدة.

يمكن تسمية ذلك توجّها «عنصرياً». يمكن تسميته «قومية». يمكن تسميته «ابرتهايد». لكن أصل الظاهرة مختلف: على امتداد عيشهم الاف السنين كطائفة دينية اثنية موزعة في العالم، عانوا خلالها من الملاحقات الفظيعة (وخاصة في العالم المسيحي) تطورت لدى اليهود عقلية «الغيتو». يريدون ان يكونوا معاً، منفصلين عن الآخرين كافة، ومحاطين بسور مرتفع.

تطلعت الصهيونية الى تحقيق هذا الميل بإقامة دولة يعيش فيها اليهود معاً، بدون سائر «الأغيار». حتى وجود أقلية كبيرة (المواطنون العرب) يسبب لهم ضائقة نفسية صعبة. الوضع المثالي، بنظر غالبية الإسرائيليين، هو دولة يهودية لا يكون فيها أي مواطن غير يهودي واحد. (العمال الأجانب مؤقتون ومعدومو الحقوق).

في الآونة الأخيرة تجلى هذا الطموح عبر فكرة جديدة تأسر قلوب الكثيرين: نقل قرى المثلث بسكانها الى الدولة الفلسطينية التي ستقوم في المستقبل. معنى ذلك: التخلي عن أرض لكي يكون هناك غير يهود أقل في إسرائيل.

ميل كهذا ليس عاديا لدى شعوب العالم. الفرنسيون مثلاً، أراقوا انهاراً من الدماء للإبقاء على إقليم الإلزاس في حوزتهم، مع ان سكانه كانوا من أصل ألماني. الهند مستعدة لخوض حرب نووية لمواصلة الاحتفاظ بكشمير، ذات السكان المسلمين. بالنسبة لأمم أخرى تبدو الأرض أهم من التركيبة المتجانسة، الجغرافيا تسبق الديموغرافيا. الإسرائيليون ايضاً معنيون بالأرض، لكن الديموغرافيا لديهم هي الأهم.

إليكم هذا المثال المثير: بعد حرب ١٩٥٦ التي احتلت إسرائيل فيها شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة أُضطر بن غوريون الى إعادة سيناء. في ذلك الحين ارتفعت أصوات من اليمين واليسار تطالب إسرائيل بضم قطاع غزة. رفض بن غوريون ذلك بشدة، لأنه لم يرغب بأي حال من الاحوال رفع عدد السكان العرب بمئات اخرى من الآلاف. (في تلك الايام، لم تكن قد اكتشفت بعد الفكرة العبقرية المتمثلة بالحكم العسكري الازلي، الذي يسمح بحرمان السكان المضمومين من المواطنة الإسرائيلية).

الآن أيضاً هناك أكثرية واحدة فقط في إسرائيل. غالبية الإسرائيليين مستعدة لدفع الثمن المطلوب للسلام. ما دام الامر كذلك، لماذا يؤيدون شارون الذي يمثل العكس؟ لسبب واحد بسيط: ادخلوا الى رؤوسهم انه «ليس هناك شريك». نتجت وحدة رأي تامة بين افيغدور ليبرمان وإيفي ايتام من اليمين وحاييم رامون ويوسي سريد من اليسار. «لا يوجد شريك». ولانه لا وجود لشريك للسلام، فمن الأفضل تأييد شارون الذي يعرف (هكذا يُخيل) إدارة الحرب. الهدف من مسح الدماغ هذا هو التمسك بالأراضي بكل ثمن، وضمّها، واستغلال كل فرصة لطرد السكان الفلسطينيين منها.

المجرم الحقيقي في هذه الرواية هم أيهود باراك. لكي يغطي على فشله المدوي في كامب ديفيد أوجد أسطورة «عرضنا عليهم الكل ولكنهم رفضوا الكل». هذه الكذبة التاريخية هي التي تجمع بين نتيجتي الاستطلاعات: مستعدون للدفع مقابل السلام لكن لا يؤمنون ان بالإمكان صنع السلام، إذاً لنؤيد شارون.

لا يوجد هنا أي لغز. إسرائيل ليست بقرة مجنونة. في احسن الحالات – هذه بقرة جَنَّنوها!.

فتى وميركفاه . . نيسان ٢٠٠٢